مقومات التنمية الريفية في إقليم أهوار محافظة البصرة

الاستاذ المساعد الدكتور
بشرى رمضان ياسين
جامعة البصرة – كلية التربية

الملخص

يهدف البحث دراسة مقومات التنمية الريفية المتكاملة في اقليم اهوار محافظة البصرة ، من اجل العمل على تطوير التجمعات السكانية في القرى وألأرياف وتحسين مستوى الخدمات .

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات من الدراسة الميدانية ومراجعة الدوائر الحكومية ذات العلاقة في المنطقة .

اظهرت الدراسة وجود مقومات جغرافية طبيعية وبشرية للتنمية الريفية المستدامة في اقليم ألأهوار ، ألأنها تعاني من مشكلات يمكن تلافيها بوضع استراتيجية تعمل على تطوير المجتمع الريفي .

Abstract

The rearch studies the rural integrated development obstacles is the marshes region in Basrah in an attempt to enhance population communities in the regin and improve needed services.

The analybcal descriptive approach in data colleclion has been adapted in the field work and with official institutions concerned in the study area.

The results show that there exit natural , geographical and human obstacles that hinder sustained rural development in the marshes region .

However , such problems can be overcome by putting astrategy for rural society development.

المقدمـــــــة :

تعد التنمية الريفية والتنمية الحضرية حجر الزاوية في تقدم المجتمع، وان اختلال التوازن بينهما تنموياً يعد من الأسباب الرئيسة في إعاقة بـــرامج التنميـــة القومية لتحقيق أهدافها.

يهدف موضوع البحث إلى تحليل المقومات الجغرافية التي يمتلكهـــا إقلـــيم الأهوار في محافظة البصرة لتحقيق التنمية الريفية المتكاملة وتحديد أهم المشكلات التي تعيق تطور المجتمع الريفي في الإقليم الذي وجد نفسه وجهاً لوجه مع تحدي المشكلات الطبيعية والبشرية حتى أصبح بؤرة اهتمام العديد من المنظمات الدولية والعالمية والمحلية بمحاولات منها للنهوض بالواقع الريفي.

تنطلق فرضية البحث من أن إقليم الأهوار في محافظـــة البصـــرة يمتلـــك مقومات نحاج التنمية الريفية المستدامة أن وجد التخطيط الناجح والفعال. اعتمـــد البحث الجانب التطبيقي من خلال دراسة الإمكانات الجغرافية فـــي معظـــم قـــرى أهوار محافظة البصرة ضمن اهوار غرب القرنة والحمار وهور الحويزة ، فضلاً عن جميع عينات من مياه الري والترب الزراعية وتحليلها مختبرياً، والزيـــارات الميدانية للمنطقة وإجراء المقابلات الشخصية مع بعض السكان المحليـــين وجمـــع البيانات من الدوائر الرسمية ذات العلاقة.

اولآ: مفهوم التنمية الريفية وأبعادها

تبلورت فكرة التنمية الريفية والزراعية في الثمانينات من القرن العشرين، وتطور مفهومها في مؤتمر قمة الأرض في مدينة ريودي جانيرو عام ١٩٩٢[١] ليشمل الاستدامة الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية فضلاً عن الاستدامة البيئيـــة، وهي لابد أن تلبي الاحتياجات التغذوية وغيرها للأجيال البشرية الحاضـــرة وفـــي المستقبل، وأن توفر فرص عمل مســـتدامة وتحـــافظ علـــى القـــدرات الإنتاجيـــة والتجديدية لقاعدة الموارد الطبيعية وتعزيزها حينما يكون ذلك ممكناً والحـــد مـــن التعرض لنقص الأغذية وتعزيز الاعتماد على الذات[٢].

إن التنمية الريفية المتكاملة لا تعني إقامة مشروعات إنتاجية وخدمية مبعثرة، وإنما تعني وجود التنسيق والربط بين تلك المشروعات بحيث تكون مخرجات هذه لمشاريع هي مدخلات لمشاريع أخرى من منظور اعتماد الإقليم الجغرافي على موارده الذاتية، كما أن من الشروط الأساسية للتنمية الريفية المتكاملة إحداث تغيرات أساسية في العلاقات الاجتماعية الجوهرية بما يحقق عدالة توزيع الثروة والمشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات الأساسية المتعلقة بتخطيط وتنفيذ وتقويم المشروعات التنموية الهادفة إلى رفع مستويات الدخل وتوفير الحاجات الأساسية في الحياة[٣]. إن التنمية الريفية من العمليات التي يمكن عن طريقها تنسيق جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية وجعلها جزء متكاملاً في الدولة ومساعدتها على أن تسهم أسهاماً فعالاً في تحقيق التقدم القومي، وتعمل التنمية على إشباع الحاجات المادية والاجتماعية لأفراد المجتمع وهي الحاجة إلى الغذاء والصحة والتعليم والعمل والسكن فهدف التنمية هو الإنسان وتنمية القدرات التي تساعده على القيام بأدواره الاجتماعية والإنتاجية، فتنمية المجتمع الريفي مرهونة إلى حد بعيد بفاعلية نظم إعداد وتأهيل القوى العاملة فيها مهنياً وحضارياً[٤].

وتعني التنمية الريفية التغير الموجه للريف من حيث استخدام الأرض وتطوير المساكن والبنى التحتية والتعليمية والصحية والزراعية.

إن الهدف الرئيسي من التنمية الريفية هو التخفيف من حدة الفقر والجوع الذي يعد من أهم المشكلات الريفية، إذ يعيش ٧٥% من فقراء العالم بالمناطق الريفية وسيبقى معظم الفقراء يعيشون بالمناطق الريفية خلال سنوات طويلة من القرن الواحد والعشرين، وأن فقراء الريف في جميع البلدان النامية يفوقون في عددهم فقراء المناطق الحضرية، وغالباً ما يكون ذلك بنسبة الضعف أو أكثر، ومستويات الفقر التي يعاني منها فقراء الريف أشد مما يعاني منها أقرانهم بالمناطق الحضرية كما أنهم أقل حظاً بكثير من فقراء الحضر من حيث الحصول على الخدمات وبالتالي يعانون بشكل متفاوت من الجوع واعتلال الصحة والأمية، وفي

كثير من البلدان النامية يزداد اتساع الفجوة في الدخل بين المناطق الريفية والحضرية[٥].

ومن أبعاد التنمية الريفية والزراعية استدامة السلاسل الغذائية وموارد الأرض والمياه وتوفر سبل المعيشة والأمن الغذائي الكافيين للسكان المحليين، وتقليل الهجرة من الريف إلى المدينة، فغياب التنمية الريفية أفضت إلى تزايد الهجرات الريفية مما ضخم مشكلة البطالة في المدن، ويجنح المهاجرين للإقامة في أطراف المدن في غالب الأحيان في ظروف عيش تتسم بسوء الخدمات والفقر والبطالة الشديدة، إذ أن من النقاط الجديدة في مفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة نهجها في التركيز على السكان لأنهم هم الذين يتسببون في التدهور بل وربما تخريب بيئتهم، وهم أيضاً يستطيعون حماية هذه البيئة، وبذلك فالتنمية المستدامة للريف تمثل نموذجاً في الدمج بين الأيكولوجيا والعلوم والاجتماعية والاقتصادية والرؤيا الجديدة تستند على منهجية حفظ التوازن بين مكونات البيئة الطبيعة والاجتماعية، وفي التطبيق فأنها تركز على مجموعة من الحلقات الأساسية، أبرزها الحفاظ على ديمومة الموارد الطبيعية لمواجهة استحقاقات النمو السكاني وتأهيل السكان على حسن استثمار وديمومة تلك الموارد وفق إستراتيجية تؤمن احتياجات الأجيال الراهنة واللاحقة، وواجه العراق على امتداد القرن العشرين تغيرات ايكولوجية ومناخية خطيرة قضت على أكثر من ثلث تنوعه الإحيائي واتسعت رقعة التصحر مقابل نقص المساحات الخضراء وتدنت كفاءة الموارد الطبيعية، وسكان الريف أول وأبرز ضحايا تلك التغيرات، بسبب تعقد النمط التقليدي في الزراعة ومصادر العيش فضلاً عن تدني الخدمات الصحية والتعليمية وتدهور البنية التحتية للريف التي تنعكس سلباً في الأداء المتذبذب والمتردي للإنتاج الزراعي وضعف حماية الموارد الطبيعية وبالتالي ضعف عائدية الزراعة على الدخل القومي وتدني دخل الأفراد والأسر الريفية[٦].

ثانياً : الموقع والمساحة

يعد إقليم الأهوار العراقية أكبر نظام بيئي من نوعه في الشرق الأوسط، وتبرز أهميته البيئية باعتبارها جزء لا يتجزأ من طرق عبور الطيور المهاجرة من القارات ودعم أنواع الحيوانات المهددة بالانقراض واستمرارية مناطق صيد الأسماك في المياه العذبة العراقية والنظام البيئي البحري في الخليج العربي.

تقع أهوار محافظة البصرة بين دائرتي عرض (٣٠,٣١° - ٣١,٢٠°) شمالاً وقوسي طول (٤٧,٦°- ٤٧,٤٢°) شرقاً في شمال وغرب محافظة البصرة ضمن أراضي قضائي القرنة والمدينة وناحية الهارثة، إذ يتضح من خريطة (١) ان حدود المنطقة من الشمال محافظة ميسان ومن الغرب محافظة ذي قار ويحدها من الجنوب قضائي البصرة والزبير، اما من جهة الشرق فان ايران تحد هور الحويزة بينما يحد مجرى نهر شط العرب قرى هور الحمار.

تقع منطقة الدراسة من الناحية الجيولوجية في الجزء الجنوبي الشرقي ضمن حوض السهل الرسوبي الفيضي في العراق والذي يصل عمقه إلى (٣) كم مملوء بترسبات قديمة مغطاة برواسب نهرية وريحية حديثة تم إرسابها خلال الزمن الجيولوجي الرابع [٧] يبلغ عدد قرى أهوار محافظة البصرة (١٠٣) قرية ضمن مناطق المسحب وغرب الصلال في ناحية الهارثة والنصر والشافي في ناحية الدير ومناطق صلين ونهر صالح وهور زچري شرق نهر العز في قضاء المدينة، وقرى العز والسويب في قضاء القرنة. جدول (١).

كانت الأهوار العراقية في أوائل السبعينات من القرن العشرين تتألف من مجموعة بحيرات وأراضي مستنقعية متصلة مع بعضها في الجزء الأدنى من حوض نهري دجلة والفرات وتمتد على مساحة أكثر من (٢٠٠٠٠) كم^{٢}. وقد سبب إنشاء السدود والخزانات في اعالي الأنهار وانخفاض كمية التساقط في انخفاض كمية تصريف المياه التي كانت تغذي أراضي الأهوار في الحوض الأسفل من

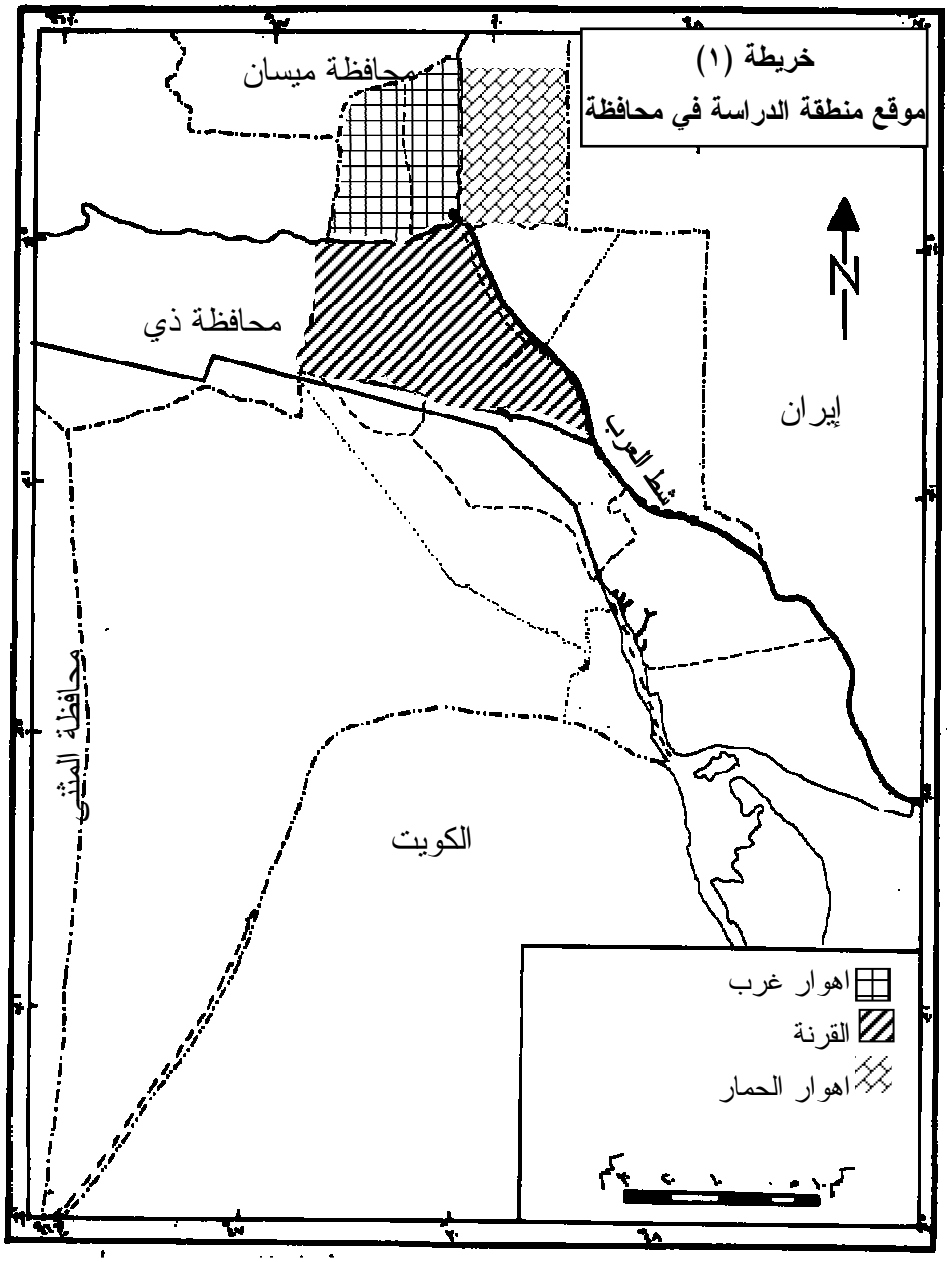

المصدر: وزارة الموارد المائية، مركز انعاش الأهوار، ٢٠٠٤م.

السهل الرسوبي وبحلول عام ٢٠٠٠م كان أكثر من ٩٠% من المنطقة قد جف، ومما أسرع في ذلك إنشاء كثير من مشاريع تصريف مياه الأهوار في الجنوب وبناء على المعدل السريع للتدهور، ظهرت إمكانية اختفاء الأهوار كلياً في المدة من (٢٠٠٠-٢٠٠١)، ومع سقوط نظام الحكم السابق في عام ٢٠٠٣ تم كسر السداد التي أنشأت في إقليم الأهوار من قبل السكان المحليين مما أدى إلى غمر مساحة (٥-٧)% من مناطق الأهوار المجففة ارتفعت إلى ٢٠% في منتصف عام ٢٠٠٤ وإلى ٤٠% بعد عام ٢٠٠٦[٨].

جدول (١)

التوزيع الجغرافي لمناطق قرى أهوار محافظة البصرة

ت	المنطقة	الموقع في الوحدة الإدارية	الموقع بالنسبة للأهوار
١	قرى المسحب	ناحية الهارثة	شرق هور الحمّار
٢	قرى غرب الصلال	ناحية الهارثة	جنوب هور الحمّار
٣	قرى النصر	ناحية الدير	شرق هور الحمّار
٤	قرى الشافي	ناحية الدير	شرق هور الحمّار
٥	صلين	جنوب قضاء المديّنة/ناحية طلحة	شمال هور الحمّار
٦	قرى باهله	مركز قضاء المديّنة	شمال هور الحمّار
٧	نهر صالح	مركز قضاء المديّنة	شمال هور الحمّار
٨	هور زجري	ناحية عز الدين في قضاء المديّنة	جنوب الأهوار الوسطية
٩	قرى غرب العز	ناحية عز الدين في قضاء المديّنة	غرب نهر العز
١٠	قرى شرق العز	قضاء القرنة	شرق نهر العز
١١	قرى السويب	قضاء القرنة	هور الحويزة

المصدر:

http://www.qendil.org/modules.php?

يتضح من جدول (٢) وشكل(١) ان مجموع مساحة الأهوار الدائمية في محافظة البصرة قبل التجفيف كانت (٨٩٠٠) كم^{٢} وبنسبة (٤٦,٦٧%) من مجموع مساحة محافظة البصرة البالغة (١٩٠٧٠)كم^{٢} انغمرت بالمياه بعد منتصف عام ٢٠٠٣م بمساحة (٢٩٥٠) كم^{٢} وبنسبة ٣٣.١٤%من مساحةالأهوار الدائمية في عام ١٩٩٠ حيث كانت مساحة الأهوار الدائمية في غرب القرنة (٢٤٠٠) كم^{٢} قبل التجفيف والمساحة المغمورة بعد عام ٢٠٠٣م (٤٥٠) كم^{٢} بينما كانت في هور الحمّار (٣٠٠٠) كم^{٢} حيث تم تجفف هذه المساحة بكاملها خلال المدة الواقعة بين (١٩٩١-١٩٩٧) م من خلال إقامة مشاريع النصر والشافي والغميج الأروائية، بلغت المساحة المغمورة بالمياه بعد عام (٢٠٠٣) م وحتى نهاية عام ٢٠٠٤ م (٩٠٠) كم^{٢} وبنسبة ٣٠% أما مجموع مساحة هور الحويزة الدائمية (٣٥٠٠) كم^{٢} انغمرت بالمياه بعد التجفيف بمساحة (١٦٠٠) كم^{٢} وبنسبة ٤٥%.

جدول (٢)
مساحة الأهوار الدائمية (كم^{٢}) لسنة ١٩٩٠ ولسنتي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ في محافظة البصرة

الموقع	المساحة		النسبة من مجموع المساحة لسنة ١٩٩٠
	قبل التجفيف في عام ١٩٩٠	المغمورة بالمياه بعد عام ٢٠٠٣	
أهوار غرب القرنة	٢٤٠٠	٤٥٠	١٨.٧٥
الحمار	٣٠٠٠	٩٠٠	٣٠
الحويزة	٣٥٠٠	١٦٠٠	٤٥
المجموع	٨٩٠٠	٢٩٥٠	٣٣.١٤

المصدر:

وزارة الموارد المائية/مركز إنعاش الأهوار في محافظة البصرة/ ٢٠٠٥م

شكل (١)

التوزيع الجغرافي لمساحة الأهوار الدائمية (كم٢) للسنوات ١٩٩٠و٢٠٠١ في محافظة البصرة

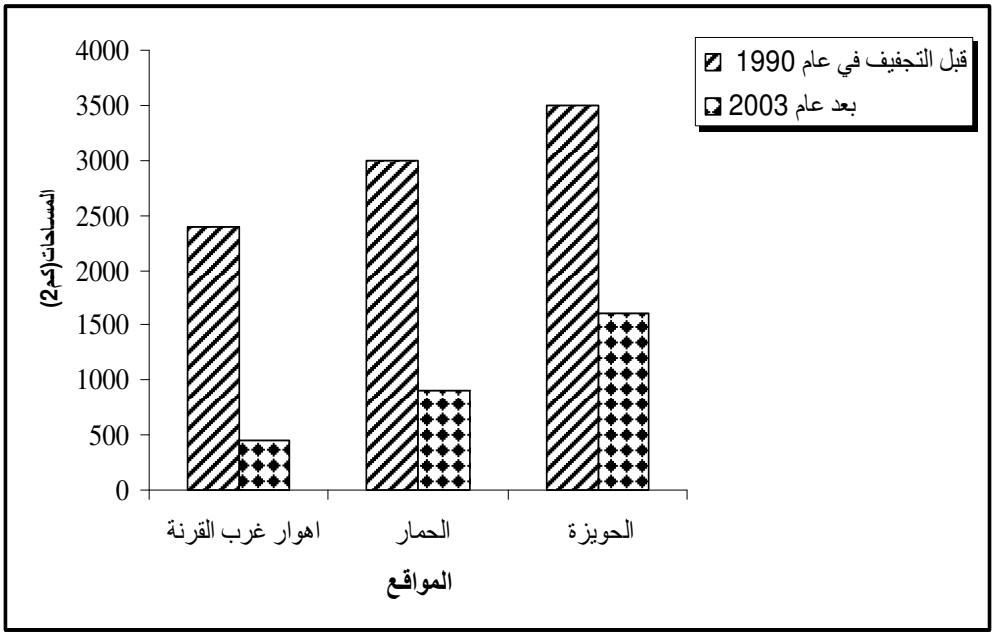

ثالثآ :مقومات التنمية الريفية

يمتلك إقليم الأهوار في جنوب العراق معظم المقومات الجغرافية اللازمة للتنمية الريفية المستدامة والمتمثلة بالإمكانات السياحية والترفيهية والزراعية فضلاً عن توفر العنصر البشري الذي يمتلك الرغبة في التعليم والتدريب وتنوع مصادر الدخل من خلال العمل في مختلف الوظائف الحكومية والأعمال الحرة والصناعات الحرفية الشعبية، وبذلك فأن آفاق التنمية الريفية واسعة ومتنوعة اعتماداً على استثمار كل الإمكانات الجغرافية في إقليم الأهوار والمتمثلة:

١- الأراضي الزراعية في إقليم اهوار محافظة البصرة

تعد الزراعة المحرك الأساس الذي يدفع المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم الريفية وذلك من خلال قدرتها على زيادة الإنتاجية باستخدام التكنولوجية الحديثة والأصناف النباتية والحيوانية المحسنة، كما أن الزراعة هي مفتاح التخفيف من حد الفقر. يمكن للنمو الزراعي أن يزيد من دخل فقراء الريف مباشرة وذلك عن طريق زيادة الإنتاج من جهة وظهور الحاجة إلى مزيد من العمالة الزراعية، وبشكل غير مباشر عن طريق الروابط مع الأنشطة الإنتاجية غير الزراعية في المناطق الريفية.

يتضح من جدول (٣) المساحة الكلية للأراضي المجففة في اهوار الشافي والنصر والعز (٢٢٧٠٠٠) دونم والمساحة المتعاقد عليها (١٩٧٦٢١) دونم وبنسبة (٩١.٧٥%) من مجموع المساحة المتعاقد عليها (٢١٥٣٧٢) دونم في اهوار محافظة البصرة لسنة ٢٠٠٥ والواردة في جدول (٤) وشكل (٢).

جدول (٣)

المساحة المتعاقد عليها (دونم) في أراضي الأهوار المجففة في الشافي والنصر والعز لسنة (٢٠٠٥)

الموقع	المساحة			عدد العقود
	الكلية	المنجز استصلاحها	المتعاقد عليها	
الشافي	٩٠٠٠٠	٦٥١٨٧	٦٧٣١٢	١٣٠٥
النصر	١٠٥٠٠٠	٨٩٤٦٧	٧٩٦٣٧	١٨٧٣
العز	٣٢٠٠٠	–	٥٠٦٧٢	١٣١٦
المجموع	٢٢٧٠٠٠	١٥٤٥٥٤	١٩٧٦٢١	٤٤٩٤

المصدر: مديرية زراعة محافظة البصرة، قسم الأراضي المجففة، تقرير عن واقع الأهوار، ٢٠٠٥، بيانات غير منشورة

جدول (٤)

مساحة الأراضي الزراعية (دونم) المتعاقد عليها في إقليم أهوار محافظة البصرة قبل التجفيف وفي عام (٢٠٠٥)م

الموسم الزراعي	أهوار القرنة	المدينة	الدير	المجموع
١٩٨٥/١٩٨٤	١٧٠٠	٢١٧٦	٧٥٠٠	١١٣٧٦
١٩٩٥/١٩٩٤	٧٨٣٧	١٢٤١٩٨	٤٢٧٨٥	١٧٤٨٢٠
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥٥٦٦٤	١١٦٩٢٣	٤٢٧٨٥	٢١٥٣٧٢

المصدر:

مديرية زراعة محافظة البصرة، قسم الأراضي المجففة، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٥

شكل (٢)

التوزيع الجغرافي لمساحة الأراضي الزراعية المتعاقد عليها في اقليم اهوار محافظة البصرة للسنوات (١٩٨٥، ١٩٩٥، ٢٠٠٥)

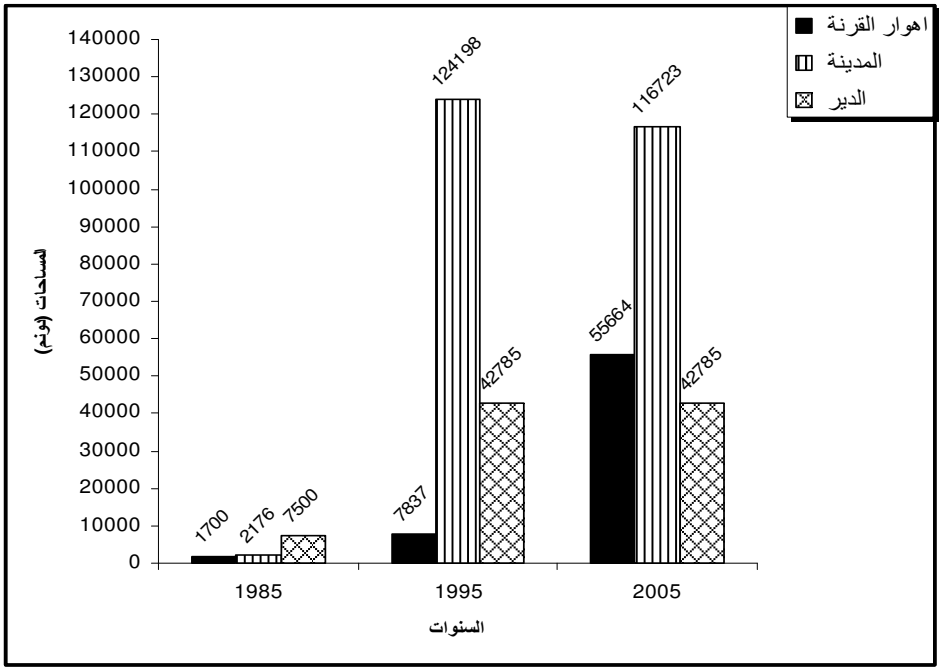

المصدر: جدول (٤)

تبين من خلال التحليل المختبري لثمان نماذج تربة جمعت من منطقة الدراسة بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١ ، تباين معدلات ملوحة التربةمابين (٩.٥) ديسمنز/متر في ترب أهوار الحويزة في الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية من قضاء القرنة ، ترتفع الى (١٠.٧) دسمنز/متر في ترب أهوار القرنة ، الا انها تنخفض الى (٥.٩) ديسمنز/متر في ترب هور الحمار في جنوب قضاء المدينة حتى تصل الى مابين (٥.٤- ٤.٥) في ترب اهوارالشافي واالنصر وطبقاً لتصنيف مختبر الملوحة الأمريكي تصنف هذه الترب كونها ترب متوسطة الملوحة في في اهوار الشافي والنصر الى عالية الملوحة في الهوار غرب القرنة .

وتشمل الأولويات الخاصة بدفع عجلة النمو الزراعي والتنمية الريفية النهوض بإمكانيات الإنتاج الزراعي في منطقة الدراسة، والعمل على تنوع الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ورفع معدلات الإنتاجية. حققت التجارب نجاحاً ضمن مشروع متكامل يهدف إلى استثمار الأراضي المجففة، وقد اعدت تجارب أولية للأختبار نجاح زراعة أنواع من محصول الرز (الشلب) صنف عواي وعنبر 3 وسنترال وفيتنامي،فقد تمت زراعة (٤) دونم كمزرعة نموذجية في أهوار القرنة وكانت الإنتاجية (١.٥)طن/دونم لصنف سنترال. ويتضح من الجدول (٥) تنوع المحاصيل الزراعية وخاصة الإستراتيجية المزروعة في إقليم الأهوار والمتمثلة بالحبوب شكل (٣) ومحاصيل الخضر وأشجار النخيل.

جدول (٥)

أنواع المحاصيل والمساحة المزروعة (دونم) في إقليم أهوار محافظة البصرة

الموقع	الموسم الزراعي	حنطة	شعير	ذرة	خضروات (شتوية+صيفية)
أهوار القرنة	١٩٨٥/١٩٨٤	١٢٠٠	٧٥٠	٨٠٠	٣٠٠٠
	١٩٩٥/١٩٩٤	٢٢٠٠٠	٧٥٠٠	٤٠٠	٢٦٥٠
	٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٣٤٦٠	٢٦٠٠	٨٠٠	٣٤٠٠
أهوار المديّنة	١٩٨٥/١٩٨٤	–	–	١٠٠٠	٧٥٠٠
	١٩٩٥/١٩٩٤	٣٥٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٦٥٠
	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٢٠٠٠	٦٠٠٠	١٠٠٠	٢٢٠٠
الدير	١٩٨٥/١٩٨٤	–	–	–	١٠٥٥٠
	١٩٩٥/١٩٩٤	٢٣٠٠٠	١٦٠٠	١٣٠	٣٠٢١
	٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٥٥٠٠	٥٠٠٠	–	–

المصدر:

مديرية زراعة البصرة، قسم الأراضي المجففة، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٦.

شكل (٣)

التوزيع الجغرافي لمساحة المحاصيل ألستراتيجية في

اقليم اهوار محافظة البصرة لسنة ٢٠٠٥

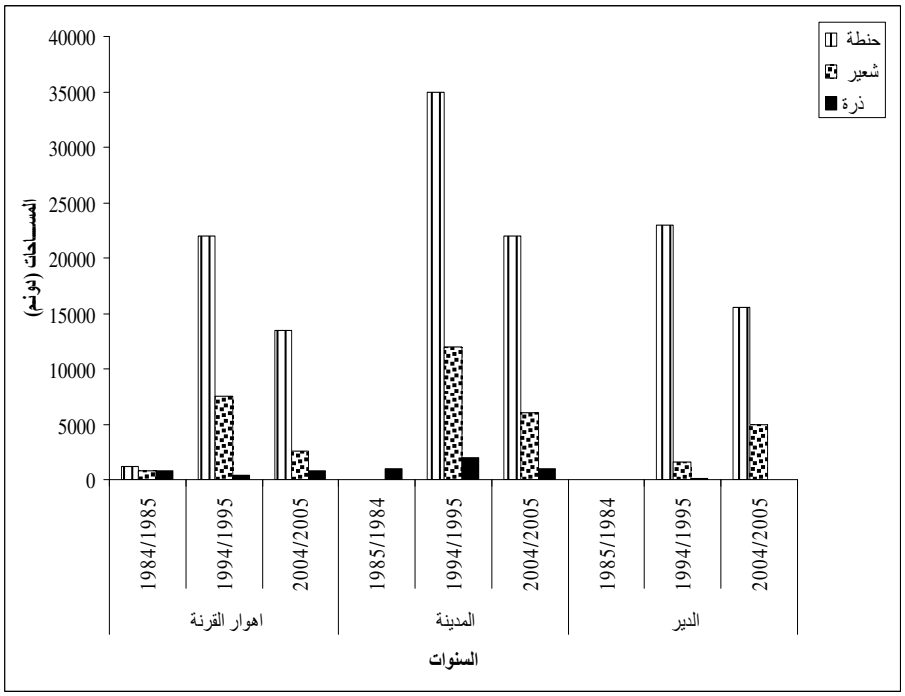

المصدر :جدول (٥)

ويتضح من الجدول (٦) أعداد الثروة الحيوانية حسب أنواعها حيث كانت أعداد الجاموس (٧٧٠٠٠)رأس في عام١٩٨٥ انخفضت الى (١٤٠٠٠)رأس في عام ١٩٩٥ ثم ارتفعت الى (٢٠٨٠٠) في سنة ٢٠٠٥م في أهوار القرنة والمديّنة والدير (٧٥٠٠، ٦٠٠٠، ٧٣٠٠) رأس على التوالي، اذ يتضح من شكل (٤) تنوع الثروة الحيوانية في اقليم الآهوار والتي يمكن استثمارها في دعم التنمية الريفية .

جدول (٦)

أنواع الحيوانات وأعدادها (رأس) في إقليم أهوار محافظة البصرة لسنة ٢٠٠٥

الموقع / السنة	القرنة			المديّنة			الدير		
	الجاموس	الأبقار	الأغنام	جاموس	الأبقار	الأغنام	جاموس	الأبقار	الأغنام
١٩٨٥	٣٥٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥٥٠٠	١٢٠٠٠	١٠٠٠٠	٤٠٠٠
١٩٩٥	٣٠٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٢٥٠	٦٠٠٠	٥٠٠٠	١٥٠٠
٢٠٠٥	٧٥٠٠	٨٠٠٠	٣٥٠٠٠	٦٠٠٠	٢٥٠٠٠	٨٠٠٠	٧٣٠٠	٤٠٠٠	١٠٠٠

المصدر:

مديرية زراعة البصرة، قسم الأراضي المجففة، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٦.

شكل (٤)

أنواع واعداد الثروة الحيوانية في أقليم أهوار محافظة البصرة لسنة (٢٠٠٥)

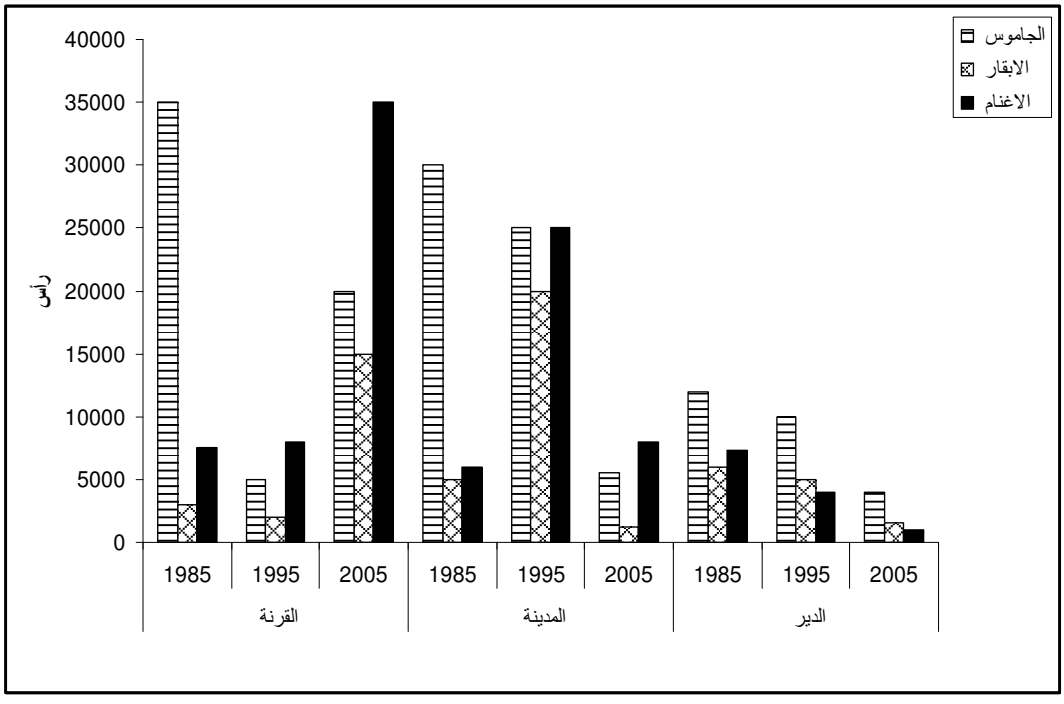

المصدر: جدول (٦).

ويمكن تحقيق التنمية الزراعية عن طريق دعم أسعار مستلزمات الإنتاج (الأسمدة، الوقود، إدارة المياه) وإدخال التكنولوجيا الزراعية الحديثة التي تتلائم مع الخصائص الجغرافية لإقليم الأهوار، في سبيل رفع قدرة المزارعين على منافسة المنتجات الزراعية المستوردة الرخيصة نسبياً نظراً لتوفر أشكال الدعم التي تطبق في الخارج، فضلاً عن تشجيع إنشاء مراكز لتجمع الحليب ومصانع للألبان وتوفير الخدمات البيطرية وإدخال أصناف جديدة من الجاموس ثنائية الغرض وإنشاء مراكز للتهجين والتلقيح الاصطناعي فضلاً عن إنشاء معامل ومخازن للأعلاف الخضراء تخدم إقليم الأهوار في محافظة البصرة.

٢- الموارد المائية

تأثر إقليم الأهوار بسبب الجفاف وشحة المياه الناتجة عن قيام الدول المجاورة للعراق ببناء السدود في منابع نهري دجلةو الفرات وروافدهما، فبعد أن ازدهرت الأهوار نسبياً وعادت المياه إليها بعد سقوط نظام الحكم السابق في نيسان عام ٢٠٠٣م حيث هُدمت السواتر الترابية، التي حجبت المياه عن الأهوار وأعيدت المياه إلى أكثر من (٤٠ %) من مساحة الأهوار، إلا أن مياه الأهوار عادت للتدهور من جديد في السنوات (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، بسبب انخفاض مناسيب المياه، الأمر الذي أثر سلبياً على كمية التصريف ونوعية المياه بالتالي تأثيرها على التنوع البيئي للأهوار، كما أن الجفاف أثر سلباً على دورة الفيضان الطبيعية في الأنهار العراقية إذ ان نظام الانسيابية الطبيعية للمياه لن يعود ثانية إذا لم تتم إدارة السدود الواقعة خارج العراق كجزء من نظام متكامل ومنسق يشمل حوض نهري دجلة والفرات وشط العرب، والعمل على زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية الحالية، كما تعاني مياه الأهوار من تغيير خصائصها الكيميائية والفيزيائية بسبب تأثرها بمصادر التلوث المختلفة والتي منها بقايا المبيدات والنفايات الصناعية غير المعالجة ومياه الصرف الصحي. لقد انخفضت مناسيب المياه التي تغمر الأهوار بمعدل (٢-٤) متر في سنة (٢٠٠٨/٢٠٠٩)[٩]. كما أرتفع معدل ملوحة مياه

الأهوار، اذ تبين ارتفاع ملوحة مياه نهر العز من (١,٥) مليموز /سم للمدة من (١٩٩٣-١٩٩٥)م الى (٤,٣) مليموز /سم في عام ٢٠٠٨ م ومعدل ملوحة مياه هور الحمار(٣,٢) ملموز/سم الى (٤,٩ و٤,١) في مياه أهوارالغميج والشافي للمدة نفسها، وهي بذلك تكون عالية الملوحة الى عالية الملوحة جداً.

ان سكان القرى الواقعة في أهوار القرنة الوسطية وفي اهوار المسحب والصلال يعانون من الآثار السلبية للجفاف والتي انعكست سلباً على تربية الجاموس وأعداده في الإقليم.

إن توفير الإيراد المائي الكافي ذا النوعية الجيدة يعد أمراً أساسياً لجميع العمليات البيولوجية من أجل التنوع الحيوي والحفاظ على النظم الايكولوجية والزراعية وعلى صحة الإنسان والتي تعد من العوامل الأساسية للتنمية الريفية في إقليم الأهوار.

تعاني المشاريع الإروائية في الإقليم (مشروع نهر العز، مشروع الشافي والغميج) من كثرة الرواسب والنباتات الطبيعية، وقد قامت الدوائر الرسمية ذات العلاقة بالتعاون مع سكان الأقليم بتطهير بعض جداول الري والصرف كما هو الحال في قنوات المسحب والصلال وذلك لغرض إيصال المياه الكافية إلى هور الحمار وإعادة كري وتطوير (٧٠) جدول في جنوب هور الحمار وبطول (٤٥) كم لري مساحة (٣٠٠٠) دونم[١٠]. ويمكن أن تكون طرق مائية سهلة لتربط بين قرى الأهوار الواقعة عليها كما هو الحال في قرى (المنذوري، الدودي، البو محمد، السيامر، البو شاوي، والديوان).

٣- السياحة البيئية :

تعد السياحة من المرتكزات الأساسية ومن المقومات البيئية الطبيعية للتنمية الريفية في إقليم الأهوار. وقد تعرضت المراكز السياحية إلى الضرر من خلال عمليات تجفيف الأهوار كما هو الحال في أهوار أم الشويج التي كانت تعد من الممرات الرئيسية لمناطق الأهوار في الجنوب، وبالتالي إنهاء دور السياحة في

دعم التنمية الريفية من خلال توفير فرص عمل لسكان الإقليم باعتمادها على الصناعات الشعبية (صناعة الأبلام والزوارق والمشاحيف الصغيرة) ونقل السواح من مركز قضائي المديّنة والقرنة إلى مختلف أهوار الإقليم[١١]، فالسياحة البيئية هي ذلك النوع الترفيهي والترويحي عن النفس والذي يوضح العلاقة التي تربط السياحة بالبيئة، فهي سياحة تعتمد على الطبيعة بالمقام الأول بمناظرها الخلابة، واهم عنصر تقوم عليه السياحة البيئية هو عدم إحداث إخلال بالتوازن البيئي الناتجة عن تصرفات الإنسان ومن هنا ظهرت العلاقة بين السياحة البيئية ككل والتنمية المستدامة التي تعد إحدى الوسائل للارتقاء بالإنسان[١٢].

توجد في أهوار البصرة محمية الصافية الطبيعية بمساحة (٤٤) كم^{٢} وهي تتمتع بتصنيفات اتفاقية رامسارللحفاظ على الأراضي الرطبة التي أنضم إليها العراق في (٢٠٠٨/١/١٧) وأن اول موقع سجل فيها هور الحويزة الذي تقع ضمنه محمية الصافية بوصفها مألف للطيور المائية ومنطقة متمتعة بحماية خاصة وتلعب دور في حماية واستدامة الموارد الطبيعية في الإقليم وخاصة التنوع البيولوجي، كما وتعد من الركائز الأساسية لخلق تنمية ريفية في إقليم الأهوار من خلال تشجيعها للسياحة البيئية.

٤- الموارد البشرية

تعد الموارد البشرية من المتغيرات الديمغرافية التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية وتتأثر بها، فالإنسان يؤثر في التنمية الريفية ويتأثر بها من حيث مضمونها ومنجزاتها وتوزيع منافعها وكلاهما يؤثر في الموارد الطبيعية ويتأثر بها، وبذلك فالعلاقة بين خصائص البيئة الطبيعية والمجتمع البشري هي علاقة متغيرة باستمرار، والتوازن فيما بينهما توازن متحرك وديناميكي محدد بقدرة الإنسان وتأثيراته المفتعلة في الوسط الجغرافي وقدرة هذا الوسط على التوازن وإعادة التوازن[١٣]. واستناداً إلى ما تقدم فأن اشتراك سكان إقليم الأهوار في عملية تنمية المجتمع الريفي مبدأ أساسي، لأن اشتراكهم عبارة

عن عملية تعليمية تخلق منهم مجتمع أكثر قدرة على إصلاح أحواله ومعالجة مشاكله والاهتمام بشؤونه المختلفة، فضلاً عن مساندة وتعزيز برامج التغيير واختيار البرامج المناسبة والوسائل الملائمة للمجتمع الريفي[١٤].

بلغ عدد سكان الأهوار في جنوب العراق ما بين (٨٥٠٠٠ – ١٠٠٠٠٠) نسمة وفق آخر إحصائية لسنة (USAID ٢٠٠٤)[١٥]، إذ يبلغ عدد عوائل سكان الأهوار في محافظة البصرة (١٥) ألف عائلة[١٦] يتوزعون على (١٠٣) قرية في الإقليم، ويبلغ عدد سكان قرى أهوار غرب الصلال حوالي (٢٥٠٠) نسمة وعدد سكان قرى باهله (١٥٠٠) نسمة، ويقدر سكان أهوار أم الشويج والزهدي والطويلة (١٢٠٠٠) نسمة لسنة ٢٠٠٤[١٧].

وقد تم تأسيس جمعيات لخدمة المجتمع المدني بهدف توعية سكان الإقليم والعمل على مشاركة هؤلاء السكان في إدارة عمليات التنمية الريفية عن طريق:

١- ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية الريفية.

٢- الإسراع بإحداث التغيرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية الريفية.

٣- إدراك سكان إقليم الأهوار للإمكانيات المتاحة للتنمية.

٤- معرفة الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ خطة التنمية الريفية.

٥- الحرص على المال العام.

٦- تعليم المواطنون من خلال المشاركة في التنمية كيف يتخذون القرارات والحلول المناسبة لمشكلاتهم الريفية.

أن تنمية وتطوير العنصر البشري من شأنه العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية ويساعد على زيادة دخل الفرد الريفي وبالتالي يساعد على تشجيع الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف، وهنا لابد أن يكون للدولة دور كبير في دعم مدخلات الإنتاج الزراعي وتشغيل المشاريع الزراعية والصناعات الريفية وبالتالي تطوير ونمو الإقليم الجغرافي من خلال المشاريع الإنتاجية.

يعد دعم الاستثمار في الصناعات الريفية الصغيرة والعمل على زيادة مشاركة المرأة في ممارسة الحرف الريفية له دوراً كبيراً في زيادة دخل الأسرة

الريفية والتي من شأنها العمل على الارتفاع بمستويات الإنتاج والدخل الزراعي نتيجة الاستثمار الأمثل لكافة القوى العاملة بالريف، كما أن تلك الصناعات الريفية تعمل على توفير فرص العمل وزيادة الطلب على عنصر العمل وبالتالي زيادة دخل المجتمع الريفي ، إذ أن مشكلة البطالة والهجرة إلى أطراف المدن تعد احد التحديات لأهداف التنمية والتي منها تحسين المستوى المعيشي للسكان وتوفير فرص عمل مختلفة، وقد تبين من خلال الدراسة الحقلية أن للمرأة دوراً واضحاً في إقليم الأهوار في دعم دخل الأسرة من خلال ممارستها مختلف الأعمال الريفية، فضلاً عن تنوع الحرف الريفية الصغيرة التي يمارسها سكان إقليم الأهوار في ناحيتي الهوير وطلحة والدير مثل صناعة البواري والمشاحيف التي تشتهر بها ناحية الهوير والدير.

٥- الخدمات التعليمية والصحية والبنى الأساسية

يتطلب تحقيق التنمية الريفية الاهتمام بالخدمات التعليمية والصحية وتوفير مياه صالحة للشرب فضلاً عن تنظيم أنظمة الصرف الصحي والتحكم في جودة المياه، إذ تعد مياه الشرب النقية إحدى الحاجات الأساسية لدى سكان الأهوار، وتفتقر معظم قرى الأهوار إلى عناصر البنية الأساسية المتمثلة بخدمات الطاقة الكهربائية والمياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي، وشبكة طرق النقل المبلطة والتي تعد ضرورية للتنمية الريفية.

تعاني معظم قرى إقليم الأهوار من عدم وجود مراكز صحية وبعد المسافة عن مستشفيات مراكز المدن في أقضية القرنة والمديّنة والتي هي أقرب مراكز صحية لسكان أهوار القرنة والأهوار الوسطية مثل قرى أهوار السعد والسويب والشرش والغميج والشافي وهور أبو بخيت. أن انخفاض كفاءة الخدمات الصحية والتعليمية والبنى التحتية تعد أحد مشكلات التنمية الريفية والتي تسعى سياسة الدولة إلى وضع الحلول المناسبة لها.وفي دراسةاجرتها لجنة الأمم المتحدة للبيئة سنة٢٠٠٧ م لمسح الظروف الديموغرافية والأجتماعية والبيئة للأقليم الأهوار

جنوب العراق شملت اهوار غرب القرنة والثغر والمدينة وآل جويبر وطلحة والهارثة في محافظة البصرة ، وجدت ان ثلث سكان الريف في منطقة الدراسة يحصلون على ماء الشرب مباشرة من الأنهار ودون معالجة، في حين يحصل ١٣% منهم فقط على الماء بواسطة شبكة أنابيب و٢٣% بواسطة الصهاريج و٣٨%منهم يحصلون على مياه الشرب من وحدات التنافذ العكسي المحمولة على سيارات خاصة لهذا الغرض . وكشفت عملية المسح عن مشاكل كبيرة تتعلق بالصرف الصحي ، اذ لايمتلك (٦١%) من قرى الأهوار نظام صرف صحي وهم يستخدمون المناطق القريبة من منازلهم بسبب قلة الوعي تجاه اهمية أنظمة الصرف الصحي .

أشارت تقييمات الأمم المتحدة من خلال دراسة الصحة العامة التي قامت بها الوكالة الأمريكية للتطوير الدولي إلى المشكلات الريفية والتي منها:

١- نقص مياه الشرب، حيث أن تأمين مياه الشرب النقية هو أولوية هامة للسكان، فينما يستطيع بعض السكان شراء مياه الشرب النقية من الصهاريج، فأن الأغلبية من السكان خاصة أولئك الذين يعيشون في داخل الأهوار يحصلون على مياه الشرب مباشرة من الأهوار بدون تنقية أو معالجة.

٢- نقص المرافق الصحية: أن معظم قرى الأهوار تفتقر إلى المرافق الصحية الأساسية وان مياه الصرف الصحي تذهب مباشرة خلال الأقنية المفتوحة إلى شبكة جداول الري والصرف في إقليم الأهوار والتي تكون مصدر لتلوث المياه السطحية بمختلف الملوثات البكتيرية لذلك فأن تأمين خدمات معالجة المياه المستعملة لها أهميتها في المحافظة على الوضع الصحي وفي تحقيق أهداف التنمية الريفية.

رابعاً: آفاق التنمية الريفية في أهوار محافظة البصرة

إن آفاق التنمية الريفية واسعة ومتنوعة اعتماداً على استثمار كل الإمكانات البيئية في المنطقة، إذ أن الفجوة واسعة جداً بين الواقع الحالي في ريف الأهوار والتنمية الريفية الممكنة من خلال استثمار كل الإمكانات السياحية والزراعية

والصناعية المتاحة، لذا قامت الأمم المتحدة للبيئة، بوضع برنامج تنفيذ لمشروع (دعم الإدارة البيئية لأهوار العراق، الذي بدأ عام ٢٠٠٤م بالتعاون مع حكومة اليابان وإيطاليا ويتم التنفيذ بالتعاون مع وزاة البيئة العراقية والموارد المائية العراقية ووزارة البلديات والأشغال العامة في العراق بهدف دعم الاستفادة والإدارة المستدامة لأراضي الأهوار وتنفيذ التكنولوجيات السليمة بيئيا لمياه الشرب وذلك على أساس تجريبي والذي يهدف إلى استعادة وإنعاش الأهوار العراقية عن طريق وضع إستراتيجية مناسبة لإدارة المسطحات المائية والذي كان على ثلاث مراحل (٢٠٠٤-٢٠٠٧)[١٨] وقد حرصت سياسة الدولة بالتعاون مع تلك المنظمات الدولية على توفير المياه الصالحة للشرب وتوفير محطات تنقية وتصفية المياه في محطات تجريبية بهدف تشجيع العديد من الأسر الريفية على العودة إلى إقليم الأهوار، الأمر الذي سينعكس مستقبلاً على زيادة أعداد الثروة الحيوانية وطاقتها الإنتاجية وتأسيس مراكز تجارية لبيع تلك المنتجات.

وبهدف تحقيق التنمية الزراعية والريفية سعت الدولة إلى تنفيذ العديد من المشاريع التنموية، فقد قامت مديرية الري في محافظة البصرة بتنفيذ مشروع السويب الأروائي في قضاء القرنة البالغة مساحته (٢٢٣٠٠) دونم لتروى بالواسطة من نهر دجلة وتبزل مياه المشروع عن طريق محطة ضخ إلى نهر السويب ومنه إلى شط العرب. كما قامت بإنشاء سداد ترابية لحماية الأراضي الزراعية في مشروع النصر الأروائي، وحفر القناة الناقلة للمياه من نهر العز إلى هور زچري وتم إنجاز (١٩١) ألف م^3 من أصل الكمية البالغة (٢٩٤) ألف م^3 مع إنشاء (١٠٠)[١٩] مصطبة ترابية داخل اهوار منطقة المسحب بهدف إنشاء الدور السكنية عليها، حيث يبلغ عدد سكان قرى المسحب (٧٥٠) نسمة.

وبذلك تسعى سياسة الدولة التنموية إلى ضرورة تحقيق التوازن الكامل بين النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي في إقليم الأهوار وضرورة حماية الموارد الطبيعية وصيانتها من أجل استدامة التنمية الريفية التي تبرز أهميتها في الإقليم من خلال:

١- أن تطوير إقليم الأهوار يعمل على الحد من الهجرة إلى المدن وخلق هجرة معاكسة وعودة السكان النازحين أثر تجفيف الأهوار إلى الإقليم.

٢- إن إحياء قرى أهوار محافظة البصرة وتطويرها يفتح قنوات وفرص استثمار جديدة وفرص عمل سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص من خلال تطوير وتشجيع المهن والحرف التقليدية الريفية.

وقد تم الاتفاق من قبل الدوائر ذات العلاقة على حاجة إقليم الأهوار إلى تنفيذ المشاريع التالية في قرى أهوار غرب الصلال والشافي والمسحب وصلين وباهلة:

١- تبليط طريق السدة الرئيسي الذي يربط قرى اهوار غرب الصلال مع منطقة أبو صخير وبطول (٢٥) كم وربط هذا الطريق بثلاث طرق فرعية وبطول إجمالي (١٢) كم لربط تلك القرى مع بعضها، وإنشاء طريق مبلط يربط قرى اهوار الشافي مع بعضها وكذلك في تبليط الطريق التي تربط قرى الأهوار الوسطى في هور زچري (قرى الخنزيري، الجلع، السورة، أم الشويچ) وقرى نهر صالح في قضاء المدينة.

٢- تنفيذ محطات تحلية مياه الشرب في قرى أهوار غرب الصلال والشافي وأهوار زچري وقرى نهر صالح في قضاء المديّنة.

٣- إنشاء مدرسة ابتدائية في كل من أهوار غرب الصلال وقرى باهلة وأهوار الشافي وقرى الأهوار الوسطى وقرى نهر صالح.

٤- إنشاء مركز صحي في كل من قرى أهوار غرب الصلال وباهلة وأهوار الشافي والأهوار الوسطى وقرى نهر صالح.

٥- تنفيذ شبكات كهرباء بطول (١٥) كم ضغط عالي وإيصالها إلى مناطق الأهوار القريبة في غرب الصلال وتنفيذ شبكات أخرى في مناطق باهلة وأهوار قرى صالح.

واهم القرى المشمولة بالمشاريع التنموية السابقة:

١- قرى أهوار غرب الصلال والمسحب (قرية السيدية والحلاف، السادة البطاط والسيامر، قرى أبو شاوي والهارونية والنقيبة، قرية الدبون.

٢- قرى باهلة وأهوار صلين جنوب قضاء المدينة وتشمل قرى (السديدة، العبرة، الشيب، الصياد، وقرى السحانة، والدناك، وقرى الجنزي الكبير والبو كتايب والجزرة والصالحية والشرته وقرى أم السباح وأبو الصلابيخ والمزلك.

٣- قرى اهوار الوسطية (هور زچري) وهي (الخزيري،أبو خديع، نهر السبع، البدرية، الجحيلة، الجلع، أبو الچولان والسبيطية، قرية السورة، ام الشويچ وام الزهدي والطويلة، السيباية والترابة وقرى الخيوط.

٤- قرى أهوار الشافي منها (أبو ضراوة، الحمره الأولى، الحمرة الثانية، أبو جري، المدهون، ابو الصنايچ، ابو بطة، المحبات، بيت شاوي، الشافي، الجدمة وغيرها.

٥- قرى نهر صالح ومنها (منطقة الشطيط، ابو سويلم، نهر صالح، المعبر، والجيرع، الحيادر).

سادساً: نتائج البحث والخلاصة

تعتمد التنمية الريفية الناجحة في إقليم الأهوار إلى حد بعيد على تحسين وتنمية وإدارة موارد البيئة الطبيعية ودعم الدولة للأنجاز كافة المشاريع التنموية المخطط لها في الإقليم وإعادة بناء البنى التحتية والخدمات الصحية والتعليمية، إذ تبين من خلال البحث أن إقليم الأهوار في محافظة البصرة تمتلك كافة المقومات الجغرافية لخلق تنقية ريفية مستدامة، تتمثل بالأراضي الصالحة للزراعة وقدرة المزارعين على زراعة المحاصيل الإستراتيجية وتوفر البيئة الطبيعية الملائمة للسياحة الأمر الذي شجع على قيام المحميات الطبيعية في الإقليم مثل محمية الصافية. وقد تبين مما تقدم أن الإقليم يعاني من مشكلات ريفية متنوعة تأتي في مقدمتها ملوحة التربة وتدني نوعية المياه وانخفاض مناسيبهاوتراجع مساحة المسطحات المائية، مما يتطلب إدارة وحماية الموارد الطبيعية التي تعد الحلقة الأساس للتنمية في منطقة الدراسة في إطار جملة من الخطوات المرتبطة بتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والصحية لسكان الأهوار بالتعاون بين وزارتي الدولة ذات العلاقة وبين مؤسسات المجتمع المحلي وذلك من خلال:-

١- استصلاح الأراضي الزراعية وإدامتها بشكل يحافظ على ديمومتها.

٢- رفع الوعي البيئي لسكان الأهوار من خلال تنظيم دورات ارشادية وتدريبية لمختلف فئات المجتمع الريفي يشمل معظم قرى الآهوار حول ادارة الموارد الطبيعية ومنها الموارد المائية .

٣ – الآهتمام بالبنى التحتية والخدمات الأجتماعية المختلفة وخاصة خدمات الصحة والتعليم .

إن مسار التنمية الريفية في إقليم الأهوار بطيء جداً ويتطلب وضع إستراتيجية تنموية تهدف إلى تحقيق التنمية البشرية وتستثمر الموارد الطبيعية اعتماداً على التخطيط العلمي الفعال والذي يتناسب مع الخصائص الذاتية للإقليم.

قائمة الهوامش

١- الأمم المتحدة اللجنة ألأقتصادية والأجتماعية لغربي اسيا ، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الأسكوا ، تحليل النتائج، نيويورك ، ٢٠٠١ ، ص٤ .

2- htt://www.alnassrah.com .

٣- الأدارة العامة للشؤون الأجتماعية والثقافية في ألأردن ، ندوة تنمية المرأة الريفية في الوطن العربي الأردن ، ١٩٨٢ ،ص٧ .

٤- عبد الهادي الرفاعي ، وعفيفة شملص ، التنمية الريفية في المنطقة الساحلية ، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، ساسلة العلوم ألأقتصادية والقانونية ، جامعة دمشق ، اللاذقية ، المجلد ٢٧ ، العدد١ ، ٢٠٠٥ ، ص١٧٩ .

٥- مصلحة السياسات الأقتصادية وألأجتماعية ، بعض القضايا المتصلة بمفاوضات التجارة العالمية الخاصة بالزراعة ، بحث منشور على الموقع ألألكتروني : – http://www.fao.org/docrep/004/43733a/

6- http://www.elaph.com/

٧- عبدالله مايكل بيروتا ، رسوبية وبتروغرافية وجيوكيميائية الرواسب الحديثة لهور الحمار في جنوب العراق ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم ، جامعة بغداد ، ١٩٨٢ ، غير منشورة ، ص٨ .

8- http://marshlandsunep .or:in/defanltasp?sit

٩- مديرية الموارد المائية في محافظة البصرة ، قسم المدلولات المائية ، سجلات رسمية ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٩ .

١٠- مديرية الموارد المائية في محافظة البصرة ، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٨ .

١١- محمد شريف أحمد ألأسدي وزملائه ، اهوار العراق جريمة الأبادة البيئية والبشرية مسبباتها وأثارها ، مركز علوم البحار ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٤ ،ص١٣ .

12- http://www. Feedo.nel/lifestyle.

١٣- محمد محمود سليمان ، دور الجغرافية في حل المشكلات البيئية المعاصرة ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ٢٠ ، العدد ١+٤ ، ٢٠٠٤ ، ص١٦٥ و١٦٦ .

١٤- صبري فارس الهيتي ، الأستيطان الريفي والتنمية الريفية ، الطبعة ألأولى ، عمان ، ألأردن ، ٢٠٠ ، ص١٩٤ و١٩٥ .

15- http://www.efn.frindso.fdemocracy .

16- http://www.qendil.org.modules.php

١٧- مديرية زراعة البصرة ، قسم ألأراضي المجففة ، محاضر كشف عن قرى ألأهوار ، سجلات رسمية ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٤ .

١٨- http://marshlands.unep.or-jp.

١٩- مديرية الموارد المائية في محافظة البصرة ، قسم التخطيط والمتابعة ، سجلات رسمية ، ٢٠٠٨ ، بيانات غير منشورة .

قائمة المصادر

١. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا، تحليل النتائج، نيويورك، ٢٠٠١.

٢. الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية في الأردن، ندوة تنمية المرأة الريفية في الوطن العربي، الأردن، ١٩٨٢.

٣. عبد الهادي الرفاعي، وعفيفة شملص، التنمية الريفية في المنطقة الساحلية، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، اللاذقية، المجلة ٢٧، العدد ١، ٢٠٠٥.

٤. عبد الله مايكل بيروتا، رسوبية وبتروغرافية وجيوكيميائية الرواسب الحديثة لهور الحمار في جنوب العراق، رسالة ماجستير، كلية العلوم-جامعة بغداد، ١٩٨٢، غير منشورة .

٥. مديرية الموارد المائية في محافظة البصرة، قسم الملولات المائية، سجلات رسمية، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٩.

٦. مديرية الموارد المائية في محافظة البصرة، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٨م.

٧. محمد شريف أحمد الأسدي وزملاءه، اهوار العراق جريمة الإبادة البيئية والبشرية مسبباتها وآثارها، مركز علوم البحار، جامعة البصرة، ٢٠٠٤.

٨. محمد محمود سليمان، دور الجغرافية في حل المشكلات البيئية المعاصرة، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٠، العدد (١+٤)، ٢٠٠٤.

٩. صبري فارس الهيتي، الاستيطان الريفي والتنمية الريفية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠٠٠.

١٠. مديرية زراعة البصرة، قسم الأراضي المجففة، محاضر كشف عن قرى الأهوار، سجلات رسمية، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٤.

١١. وزارة الموارد المائية ، مركز انعاش ألأهوار ، ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ .
١٢. نتائج التحليلات المختبرية ، والدراسة الميدانية .

شبكة المعلومات

http://www.alnassrah.com/
http://www.Fao.org/docrep/004/43733a/
http://www.elaph.com/
http://marshlands unep.or:in/defanltasp?sit:
Httpi//www.Feedo.nel/Life style.
http://ww.efn.frindso fdemocracy.
http://www.qendil.org.modules.php
http://marshlands.unep.or-jp.